

أثر السرقة العلمية على مصداقية التعليم بالجامعات الجزائرية

د. عبد الهادي مسعودي

د. خيرة مسعودي

جامعة الأغواط

ملخص

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة ظاهرة السرقات العلمية وأثرها على مخرجات العملية التعليمية من إنتاج علمي ومشاريع بحثية، والتي تهدد الأوساط الجامعية العربية وحتى الوطنية، ولم تقتصر على المداخلات العلمية والمقالات فحسب، بل امتدت الى أبحاث التخرج والمؤلفات مما أساء للبحث العلمي بشكل ملحوظ على مصداقية المؤسسات البحثية على وجه التحديد. وتستهدف هذه الدراسة بعض الجوانب والقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها والتي أصدرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالقرار رقم 933-2016، وحدود تلك الظاهرة بعدما طالت العديد من جامعات الوطن، وشملت مختلف الشرائح التعليمية منها الطلبة والأساتذة وحتى الكوادر الجامعية، مما ساهم في تشويه صورة الجامعة، وأدى الى ضعف مصداقيتها التي حظيت بها منذ سنوات من خلال كفاءة اطاراتها الذين أثبتوا جدارتها العالمية في مختلف التخصصات، وتوصلت الدراسة إلى صعوبة تقدير عمليات السرقات العلمية لضآلتها وصعوبة إثباتها وعدم التبليغ عنها ...، وأخيرا أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور اللجان العلمية وعمليات التحكيم والخبرات العلمية للأنشطة والإنتاج العلمي لما لها من دور في الكشف وتقليل عمليات السرقة العلمية ومن ثمة مصداقية وسمعة الجامعات والابحاث العلمية بالجزائر. الكلمات المفتاحية: سرقة علمية، بحث علمي، مصداقية التعليم العالي، أخلاقيات البحث العلمي.

Abstract

We will try through this research paper addressing the phenomenon of scientific theft and its impact on the educational process outputs from research projects scientific production, which threatens Arab academia and even national. were not limited to scientific presentations and articles, but spread to the graduation and memoires research, which offended scientific research significantly the credibility of the research institutions specifically .

This study aimed at some aspects of the rules relating to the prevention of scientific thefts and control and issued by the Ministry of Higher Education and Scientific Research Resolution No. 933- 2016, and the limits of this phenomenon after it affected many of the universities, and included various educational segments, including students, professors, and even university cadres, which contributed to the distortion image of the university, and led to the weakness of its credibility, which figured out years ago through the efficiency of its tires who have proven global merit in various disciplines.

The study found it difficult to estimate the scientific thefts of small in difficulty and prove not reported operations ... and, finally, a study Recommended the need to activate the role of the scientific committees and arbitration processes and scientific expertise for the activities of scientific production. Because of her what role in the detection and reduce scientific theft and there are credible and reputable universities and scientific research in Algeria.

Keywords: *scientific theft, scientific research, credibility of higher education, ethics of scientific research.*

مقدمة:

تعد البحوث العلمية ومشاريع تخرج الطلبة الجامعيين من أطروحات ورسائل ماجستير وغيرها من الرسائل العلمية، سبيل للتطور والتقدم لأي مجتمع وفي أي مجال، فالصناعة لم تتطور ولم تصل إلى المستوى الحالي إلا عن طريق البحث العلمي. وما نشهده اليوم من تفاوت بين الدول والمجتمعات في التقدم العلمي والتكنولوجي، إنما يرجع بشكل أساسي إلى تفاوت في اهتمامها ورعايتها للبحث العلمي، خاصة بمتابعة المشاريع البحثية ودعمه وتأسيس منظومة بحثية وتعليمية متطورة.

ومن ضمن الأسس والقواعد في بناء وتأسيس منظومة البحث العلمي هي اخلاقيات البحث العلمي والنزاهة الأكاديمية ومصداقية تلك الأبحاث والمؤسسات العلمية والجامعية، وما يترتب عليها من جودة علمية وسمعة طيبة للمنتسبين إليها وقيمة مضافة للبلدان والهيئات المشرفة عليها.

وتعد السرقة العلمية من أهم المواضيع التي أثارت التساؤلات في الأوساط الجامعية بتهديدها وزعزعتها ثقة ومصداقية المنظومة البحثية والجامعية، والجزائر كغيرها من البلدان العربية والدولية لم تسلم من هذه الظاهرة، وهذا ما أدى بالوزارة الوصية في إفتتاحها للسنة الجامعية 2017/2016 بتأكيداتها على أخلاقيات المهنة في الجامعة، وذلك لتفاقم الوضع وانتشار الإشاعات حول مصداقية بعض الأطروحات العلمية لبعض الأساتذة والدكاترة.

وما يزيد من تفاقم تلك الأوضاع غياب إطار تنظيمي لضبط تلك السرقات والغياب التام للمشرفين والقائمين على متابعة الأبحاث العلمية، من مناقشين ومحكمين في تحمل المسؤولية في حالة ما كانت هناك تجاوزات وخيمة تسبب فيها الطالب الباحث، سواء تعلق الأمر بنقل كلي أو جزئي لإتمام مشروعه العلمي، مقال كان أو تقرير أو كتاب أو بحث كلف به أثناء مشواره الدراسي، والذي يعتمد في الغالب على البحوث الجاهزة من المواقع المتاحة عبر الانترنت، وذلك لعدم بذله لجهود فكرية.

ليس هذا فقط فإن السرقة العلمية طالت حتى مواضيع مطبوعات المحاضرات الموجهة للطلبة، الذين سرعان ما يكتشفون الأمر ويتداولونه في الأوساط الجامعية، مما يثير استياء كبير وزعزعة الثقة ما بين هؤلاء الطلاب والأساتذة المتورطين في هذا النوع من الاحتيال، مما يعود ذلك على سمعة الأستاذ بالدرجة الأولى، ثم على سمعة الجامعة ككل في الأوساط العربية والعالمية،

ومن خلال هذه الأوضاع وتلك الوقائع وتأسيسا على ما سبق، يمكن أن نتساءل حول مصداقية الأبحاث العلمية وظاهرة السرقات العلمية من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى وصلت ظاهرة السرقات العلمية في الأوساط الجامعية الجزائرية؟ وما مدى تأثيرها على مصداقية التعليم العالي بها؟

ومن خلال هذه الاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسرقة العلمية؟ وماهي طبيعتها وأشكالها؟
- ماهو دور لجان التحكيم والمؤطرين في تقييم المشاريع والابحاث العلمية؟ ومن المسؤولية على ذلك؟
- ما أثر السرقات العلمية على سمعة الجامعة الجزائرية؟ وما هي حدود هذه الظاهرة؟
- وللإجابة عن الإشكالية السابقة يمكن تقسيم الدراسة الى ما يلي:
- المحور الأول: الإطار العام للسرقة العلمية.
- المحور الثاني: دور لجان التحكيم في تقييم المشاريع العلمية " الأطروحات"
- المحور الثالث: أثر السرقة العلمية على سمعة الجامعات الجزائرية.
- المحور الأول: الإطار العام للسرقة العلمية

لقد تبلورت فكرة السرقة العلمية في الاوساط الجامعية العربية والجزائرية، في الآونة الأخيرة الذي انتشرت فيه اعتماد بعض الباحثين والطلبة على أبحاث غيرهم، سواء كان عن قصد أو عن غير قصد، ويمكن أن يكون متعمدا أو لجهل بعضهم لمفهوم السرقة العلمية وكيفية تجنبها وعدم الوقوع فيها، لذلك حاولنا من خلال هذا المحور محاولة التعرف على مفهوم السرقة العلمية وأنواعها.

1. مفهوم السرقة العلمية: تعتبر السرقة العلمية من المشاكل الأخلاقية المعقدة والمتعددة الوجوه في البيئة الجامعية، يمكن تعريفها كما يلي:

- **التعريف الأول:** هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين يحدث بقصد أو غير قصد، وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا¹
- **التعريف الثاني:** وهي السرقة التي يمكن أن تحدث عندما يقوم الكاتب متعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات ليست عامة (خاصة بشخص آخر دون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، ونسبها إلى نفسه².

التعريف الثالث: تعتبر سرقة علمية بحسب المادة 3 من القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين³.

ويمكن أن تعظم السرقة العلمية أو تصغر، عندما ينسخ طالب او باحث فقرة بأكملها من الأنترنت أو أي كتاب وينسبها إليه، فهذه حالة أعظم سرقة علمية، أما بالنسبة لأصغر سرقة علمية هو أن

ينسخ الطالب أو الباحث جملة كما هي مكتوبة بالضبط دون أي تعديل أو تغيير في الصيغة من مصدرها الأصلي، دون استخدام أدوات الاقتباس وذكر مصدرها.⁴

وعموماً وحسب التعريفات السابقة، فإن السرقة العلمية هي " كل اقتباس لأبحاث أو نقل فقرة أو معلومة أو فكرة، لباحث دون الإشارة إلى مصدره الأصلي، وتبني أفكار بقصد أو بغير قصد.

2- أصناف السرقة العلمية: لقد تعددت أوجه السرقة العلمية، وذلك حسب درجة السرقة وحجمها، بشكل جزئي أو كلي، وهذه الأصناف ما يلي:

1-2 سرقة المادة بالكامل: وتعتبر سرقة المادة بالكامل من أشنع أنواع السرقات العلمية على الإطلاق، هو قيام الباحث بسرقة الكتاب أو البحث بكامله، حيث يقوم أحدهم بكتابة اسمه مكان اسم المؤلف الأصلي وإعادة طباعة الكتاب في دار جديدة وفي بلد أخرى، وبهذا أصبح للكاتب السارق كتاباً لم يكتب فيه كلمة واحدة سوى اسمه.⁵

2-2 سرقة جزئية: وهي عبارة عن سرقة لبعض العبارات أو محاولة دمجها بغيرها حتى لا تكشف سرقتها، أو التلاعب في الفقرات كي يظهر الأمر مجرد توارد، لأن التوارد في المشهور يعتبر عدم دراية أو سرقة أو تجاهلاً.⁶

3-2 السرقة عن طريق الترجمة: نوع آخر من السرقات العلمية يقوم به لصوص الكلمة، وذلك بترجمة نص أجنبي " مقالاً كان أو بحثاً أو رواية" إلى لغة أخرى على أساس أنه عمل من إنتاجه وأنه ليس مترجماً، وبذلك يأخذ حق المؤلف الأصلي صاحب الفكرة الأصلية والمادة الأساسية.⁷

4-2 سرقة النقاط البحثية: في هذا النوع من السرقة يقوم الباحث السارق بالسطو على نقطة بحثية أو مخطط مسجل لباحث آخر،⁸ ومن أبسط الأمثلة على هذا النوع من السرقات العلمية، هو قيام باحث "ماجستير أو الدكتوراه" بالتسجيل في البوابة الوطنية للإشعار بالأطروحات أولاً، وذلك بتسجيل موضوعه البحثي والمخطط المزمع إعداداه على هيئة بحث موسع، فيحدث في بعض الأحيان قيام باحث آخر بالسطو على هذا الموضوع البحثي وتسجيله باسمه في جامعة أخرى مع استخدام بعض المحسوبيات البيروقراطية " كالرشوة " مثلاً لتمير الموضوع حيث يُمنع إعادة تسجيل موضوع ما سبق تسجيله في أي جامعة أخرى.

5-2 سرقة عناوين كتب أو أطروحات: لا يقتصر في هذا النوع من السرقة على عنوان كتاب مشهور فقط، وإنما طالت الظاهرة اليوم إلى عناوين الأطروحات ومذكرات الماجستير أو الماستر وليساس، وكذا تقارير علمية ومقالات للنشر، ويكون الباحث المتعمد للسرقة يقنع الجميع بحجة أن طرح الفكرة أو الموضوع يكون مخالف تماماً للعنوان المنقول منه. أي أن نفس العنوان لكن الاختلاف في الجوهر.

المحور الثاني: دور لجان التحكيم في تقييم المشاريع العلمية " الأطروحات "

المغزى من هذا المحور هو معرفة دور لجان التحكيم في تقييم المشاريع العلمية، والتي يعتبر التأشير الرسمية لا ثبات صحة المواضيع العلمية المنشورة، التي تخص المقالات والتقارير العلمية ورسائل ماجستير وأطروحات الدكتوراه، خاصة إذا تعلق الأمر بالنشر في مجلات وطنية أو دولية محكمة، أو تخص أطروحات نوقشت من قبل أساتذة بارزين ومعروفين على الساحة الوطنية والدولية، ثم يتبين في الأخير أن هذه المقالات أو الأطروحات المحكمة والمناقشة، جزء منها أو فصل منها مسروق من أبحاث أخرى، وتم التستر عليها لا لأسباب بيروقراطية فقط، وإنما يمكن أن يكون بسبب خجل بعض المحكمين أو المناقشين من زملائهم، مما يوقع العضو المحكم أو المناقش في موقف التخيير بين أمرين صعبين، إما التكتم عن الوضع أو الإبلاغ عنه و الدخول في صراعات ممكن حتى مع زملائه المهنيين، لهذا الغرض سوف نتعرف على ضوابط التحكيم في المشاريع العلمية.

1- ضوابط التحكيم: لا شك أن التحكيم والنشر العلمي من أهم روافد البحث العلمي، الذي هو أساس النهضة لأي مجتمع، وبقدر انضباط التحكيم واعتماده على أسس ومعايير وضوابط حقيقية يتقدم البحث العلمي، وتتقدم المجتمعات.⁹

كما أسلفنا سابقا أن من أصعب المواقف العلمية هو التحكيم أو الاشراف على مناقشة مشاريع علمية، وتكون مهمة المحكم أو الخبير أمام بحث من ضمن السرقات العلمية أصعب في الحالتين التاليتين:

- **الحالة الأولى:** أن يكون ناجم عن تعذر المشرفين أو المناقشين أو المحكمين في لجنة علمية لعدم تفضيهم للموضوع المسروق، ولا يستطيعون قراءة محتوى الاعمال المقدمة للتحكيم نتيجة تراكمها وكثرتها للشخص الواحد. وهو ما يجعلهم يكتبون تقارير شكلية كلها ايجابية دون ملاحظات سلبية ولا تقويم موضوعي للعمل، مما افرز اعمالا منتحلة او مسروقة بنسب متفاوتة
- **الحالة الثانية:** أما أن يكون قد تفتن المحكمين أو المناقشين أو المشرفين لتلك السرقة، ولأسباب شخصية أو بيروقراطية يكون موقفهم التكتم عن الأمر.

لذلك يرى بعض الخبراء والباحثين بشأن أخلاقيات البحث العلمي والسرقات العلمية، أن ضوابط التحكيم يجب أن تكون على النحو التالي:¹⁰

- إبداء رأيه بنزاهة دون تحيز أثناء تحكيم البحث أو النشاط العلمي أو بالإنتاج والنشاط العلمي؛
- تقديم وتحكيم البحث أو الإنتاج أو النشاط العلمي بكل موضوعية وسرية تامة وضمن اختصاصه وخبرته فقط، ويمكن له ترشيح أحد زملائه فيما ليس من اختصاصه.

- تقديم ملاحظاته وأرائه وانتقاداته وتوجيهاته ونتائج الاختبارات الإضافية إن وجدت حول البحث أو النشاط العلمي قيد التحكيم إلى الجهة الطالبة للتحكيم.
- تقويم وتحكيم الأبحاث الجامعية بموضوعية واحترافية عالية وبيان وتدوين الانتقادات والملاحظات الواردة على البحث.
- عدم المشاركة في تقويم أو تحكيم نتائج أبحاثه أو نشاطه العلمي أو من أشرف أو شارك في الإشراف عليه من أبحاث أو أي أوجه من نشاط علمي آخر.
- دور لجان التحكيم في الحد من السرقة العلمية: تمثل لجان التحكيم في المشاريع العلمية، المقالات منها والتقارير العلمية والأطروحات هي المؤشر الرسمي لتوثيق هذه المشاريع، وبهذه التأشير الممنوحة من طرف لجان التحكيم، يكون هذا المشروع العلمي مقبولا محليا ودوليا ويمكن الاقتداء والانتفاع به من طرف الطلبة والباحثين.
- ويمكن أن تتصف هذه اللجان بالسماة التالية:¹¹
- عملية التحكيم في أصلها أنها مسؤولية اخلاقية واكاديمية وعلمية تقع على عاتق كل استاذ وباحث مكلف بها قبل أن تكون امتياز شخصي.
- أن مسؤولية التحكيم تتطلب درجة عالية من النزاهة والجديّة والانضباط العلمي والأخلاقي من قبل المحكمين.
- أن عملية الخبرة او التحكيم العلمي تستلزم العمل بمعايير دقيقة، واضحة، شفافة، وإجراءات فنية وتقنية تجمع بين قواعد البحث العلمي والنزاهة الاكاديمية وموضوعية الطرح والمعالجة والأصالة وغيرها.
- أن عملية التحكيم تحتاج الى وضع معايير موضوعية في اختيار المحكمين والخبراء أنفسهم يراعى فيها التخصص ومجالات الاهتمام والخبرة الميدانية ودرجة الالتزام والانضباط المهني والأخلاقي، عن طريق تقييم اعمال المحكمين من قبل لجان مستقلة تنشأ على مستوى كل مجلة او جامعة او مخبر او مركز دراسات تعمل هي الاخرى وفق معايير دقيقة واضحة وموضوعية وشفافة، تضمن العدالة والجديّة والنزاهة الأكاديمية والتناوب على المسؤولية دوريا لمنع الاحتكار.
- تحتاج عملية التحكيم الى وضع ميثاق الشرف وتعهد يمضي عليه اصحابها المكلفين يتضمن ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد والضوابط المهنية والعلمية والاخلاقية مع تامين جهود أصحابها للتأسيس لنوع من التعاقد بين الطرفين (إدارة التحرير او الملتقى والمحكمين) وفق شروط وقواعد

متفق عليها مسبقا ليسهل بعدها اتخاذ كل الإجراءات الإدارية والقانونية عند الاخلال ببند الاتفاق لضمان نوعا من الشفافية في العمل.

3- آليات عمل اللجان العلمية: تختص اللجان العلمية بفحص كافة الأوراق المقدمة وإعداد التقارير الجماعية عن فحص الانتاج العلمي للمترشحين، على أن ينتهي التقرير برأي قاطع فيما إذا كان الانتاج العلمي المقدم يؤهل للحصول على اللقب العلمي من عدمه.¹²

وتتمثل كيفية عمل اللجان العلمية في أي مؤسسة تعليمية كما يلي:¹³

- عقد جلسات عمل لتحديد أسلوب العمل وتقييم الأعمال؛
- التزام الشفافية والحياد في اللجان؛
- صحة عقد إجتماع اللجان العلمية؛
- إختيار المحكمين لفحص الانتاج العلمي للمتقدم؛
- شروط توافق المحكمين في الرأي وتعين محكم رابع؛

ونود أن نشير هنا انه تعدد أشكال ومهام اللجان العلمية في التحكيم وتقييم الأبحاث العلمية، فقد تشمل اللجان العلمية للملتقيات والندوات والمؤتمرات العملية، والهيئات العلمية والاستشارية للمجلات والدوريات العلمية، واللجان والمجالس العملية التي تعتقد إجتماعاتها بصفة دورها وتقع على عاتقها تحديد المحكمين والخبراء لمختلف النشاطات العلمية وعلى رأسها مذكرات التخرج وملفات التاهيل الجامعي والمطبوعات الدراسية... إلخ. غير أن هدفهم واحد وهو ضبط وتحكيم الأبحاث المنتوج العلمي الوارد إليهم.

4- الاثار الناجمة عن تقصير اللجان العلمية: قد ينجم عن تقصير اللجان العلمية والمحكمين في اتخاذ القرارات وتحكيم المواضيع العلمية عدة أثار سلبية، وتعود هذه الاثار بالدرجة الأولى على المنتوج العلمي في حد ذاته، ثم على الهيئة المكلفة بالتحكيم ثانيا، وقد تنجم عدة اختلالات وعيوب عند ممارسة عملية التحكيم حيث يرى بعض الباحثين في احدى مقالاته أن أهم العيوب الناجمة عن تقصير التحكيم ما يلي:¹⁴

- ان اختيار المحكمين في الكثير من الحالات يخضع لاعتبارات ذاتية ومزاجية للمشرفين على المجالات والملتقيات والمخابر أكثر ما يخضع لاعتبارات الكفاءة العلمية والمهنية.
- ان معايير الصداقة والعلاقات الشخصية والانتماء الايديولوجي والسياسي او الجهوي او المنصب الاداري والنفوذ في المؤسسات والانتماء للهيئات العلمية كثيرا ما كانت هي السيدة في عملية الاختيار والانتقاء والتعيين، بدل الترشيح وفق معايير واضحة وشفافة. فلو سألنا أي إدارة تحرير المجلة عن

المعايير التي تعتمدها في عملية الانتقاء ومدى الشفافية التي تعتمدها سنكتشف الكثير من الضبابية والغموض.

● في الكثير من الحالات الملاحظة، أن الكثيرين لا يستطيعون قراءة محتوى الاعمال المقدمة للتحكيم نتيجة تراكمها وكثرتها للشخص الواحد. وهو ما يجعلهم يكتبون تقارير شكلية كلها ايجابية دون ملاحظات سلبية ولا تقويم موضوعي للعمل، مما افرز اعمالا منتحلة او مسروقة بنسب متفاوتة.

● ان أسماء المحكمين والخبراء كثيرا ما يتم تسريهم للمعنيين بالأمر قصد التدخل على مستواهم لطلب الاسراع في تقديم التقرير دون ملاحظات، وهو ما غيب سرية العمل وموضوعية التقويم والتحكيم.

● نتيجة للهفة الكثيرين من الباحثين والأساتذة وراء الترقيات العلمية والادارية وبعض الامتيازات المادية جعلهم يستبيحون كل شيء ويستعملون كل الوسائل (التدخلات والوساطات والمحابة والهدايا والاعراضات ويأخذون حتى أعمال الطلبة ويتبونها وكأنها من انتاجهم وفي حالات أخرى يكلفونهم بإنجاز أعمال لينسبها لأنفسهم دون وجه حق.

● ان شخصنة الاعمال وشخصنة المجالات والبحوث والمخابر ميع وغيب المعايير العلمية والاخلاقية في عمليات التحكيم بموضوعية ومهنية.

● ان الكثير من اعمال التحكيم والتقارير فارغة المحتوى ينجزها اصحابها فيما في نفس اللحظة التي تسلم لهم العمال العلمية أو بعد أشهر من الانتظار دون الاطلاع الجيد على محتواها. المهم ان تكون ايجابية ومقبولة ترضي كل الناس.

● ان اعمال التحكيم التي قد تتضمن ملاحظات حول أخطاء منهجية او علمية او تضمنت اكتشاف سرقات علمية يصبح اصحابها غير مرغوب فيهم ويهمشون في كل الاعمال العلمية في الكثير من الجامعات. لان الجدية والصرامة والنزاهة العلمية والاكاديمية والمهنية اصبحت غير مرحب بها في الكثير من الجامعات وكثيرا ما تزعج وتقلق الكثير من الجهات.

كما يرى الأستاذ باحث آخر أن أهم النتائج التي تترتب على قصور يحدث في اللجان العلمية ما يلي:¹⁵

- خلل نفسي لدى الباحثين؛

- فقدان الثقة؛

- تحول بعض وليس الكل من النقيض إلى النقيض؛

- ظهور تكتلات لا يصح أن تنتهي إلى البحث العلمي؛

- إفراز عناصر ذات فكر ناقص.

ويضيف كذلك، ان مقرر أي لجنة علمية ذو مواصفات خاصة يتمتع بها من ذوى الخبرة والكفاءة العلمية النادرة وتواجهه المستمر على الساحة الدولية من خلال خبراته التي توجد في شكل أبحاث علمية باسمه هو فقط لا من رسائل يشرف عليها أو مجرد تواجد اسمه من خلال طلبته إنما نقصد تواجده هو بشكل مستمر وكتب في تخصصه ذات طابع خاص والتجديد المستمر في وسائل عطائه وأعمال أخرى ينفرد بها دون غيره من قرنائه في نفس المجال هذا ما يخص شخص مقرر أي لجنة علمية.¹⁶

وعلى العموم فمعظم الباحثين، يرون أن وضعية التحكيم العلمي حرجة جدا في العالم العربي اليوم بسبب انحراف عينة من المجالات المحكمة عن المعايير الموضوعية الجاري بها العمل على الصعيد الدولي وفي مقدمتها الكفاءة العلمية وجدة البحث وأصالته وقيمته البحثية واستجابته لشروط البحث العلمي الشكلىة.¹⁷

المحور الثالث: اثر السرقة العلمية على سمعة الجامعات الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على واقع السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية، والأثار التي قد تنجم وتأثر على سمعة هذه الجامعات، خاصة وأننا نعرف أن جامعاتنا اليوم وعبر مختلف التراب الوطني، تعاني تحديات كبيرة مما جعلتها في مؤخرة المراتب العالمية للجامعات من حيث الكفاءة والجودة العلمية.

فأثر السرقات العلمية تعود بالدرجة الأولى على سمعة الجامعات والأبحاث العلمية، مما ينقص من مكانتها وسمعتها محليا ودوليا من جهة، كما تأثر سلبا على المؤلف الاصيلي للمادة المؤلفة في حالة ما تعرضت مؤلفاته لأي نوع من السرقات العلمية من جهة أخرى، سواء تعلق الامر بمقال منشور أو قرصنة موضوع أطروحة عن طريق الانترنت أو اقتباس من تقرير ما دون العودة لصاحبه الاصيلي وغيرها من السرقات التي ذكرناها أنفا ، وهذا ما يجعل هذا المؤلف ضمن ضحايا السرقات العلمية، وانتهاك لحقوقه العلمية والفكرية، لذلك سوف نحاول هذا المحور تحليل واقع اثر السرقة العلمية من خلال جانبين:

الجانب الأول: والمتمثل في الحماية الفكرية لحقوق المؤلف الجزائري، واسهامات السلطات التشريعية في هذا الصدد،

الجانب الثاني: والذي يعتبر أكثر سلبا عن سابقه، وهو أثر السرقة العلمية على سمعة الجامعات الجزائرية.

أولا: الحماية الفكرية لحقوق المؤلف: الجزائر على غرار دول العالم، لها رهانات حقيقية في حماية الملكية الفكرية بجميع أنواعها، خاصة وهي تطمح لتحقيق نمو ثقافي واقتصادي واعد، لذلك

فهي لم تقصر من الناحية القانونية في سن قوانين خاصة بالحماية الفكرية للمؤلف، وذلك لردع السرقات العلمية والمحافظة على حقوقه الفكرية.

1- مفهوم الحماية الفكرية: يقصد بالحماية الفكرية لحقوق المؤلف "أنها الحقوق التي ترد على المنجزات العقلية، وتمنح للمستفيد منها حقين أولهما حقا أدبيا يتجسد في حق الشخص في نسبة إنتاجه الفكري إليه وهو حق لصيق بشخصية المبدع ويتربط على كونه من الحقوق الشخصية أنه غير قابل للتقويم بالمال أو التصرف فيه أو الحجز عليه.¹⁸ هذا ما يظهر لنا جليا أن للمؤلف حق معنوي لا يمكن تقويمه ماديا، أو حتى التصرف فيه دون استشاره هذا المؤلف.

أما الحق الثاني من الحقوق الفكرية هو حق الشخص في الاستفادة ماليا من إنتاجه الذهني وهو ما يسمى بالحق المادي وذلك باستغلال ثمره هذا الإنتاج أي الاستفادة منه ماديا.¹⁹ ولا يعني الاستغلال المادي للمؤلف هو تقويم مادي مقابل جهده الفكري فعليا، وإنما هو حق مادي ينتفع به مقابل إنتاجاته الفكرية والعلمية فقط.

2- الاطار التشريعي لحماية المؤلف: بناء على الحقوق المعنوية والمادية للمؤلف التي سبق ذكرها فقد صرح المشرع الجزائري في عدة مواد بتحديد كيفية حماية المؤلف لمنتجاته الفكرية، وكذا تحديد المؤلفات التي تشملها حماية حق المؤلف، ومن بين هذه المواد:

● المادة 4 من الامر 05-03 المعمول به بحماية المصنفات الأدبية المكتوبة مثل المحاولات الأدبية والبحوث العلمية والتقنية والروايات والقصص والقصائد الشعرية ومصنفات برنامج الحاسوب والمصنفات الشفهية مثل المحاضرات والخطب وباقي المصنفات التي تماثلها،²⁰ وقد نص في الأمر 05-03 على أنه "يحظى عنوان المصنف، إذا اتسم بالأصلية بالحماية الممنوحة " للمصنف ذاته".²¹

كما أبرزت هذه المادة عن اهتمام المشرع الجزائري بحماية العنوان والذي يعتبر مرآة عاكسة للموضوع الذي يود انتاجه المؤلف بلبنت افكاره، لذلك منحه المشرع نفس الحماية الممنوحة للمصنف.

لذلك فالحماية القانونية حسب هذه المادة، تكون بدءا بالعنوان الى غاية نهاية المنصف. وحماية العنوان من التقليد، واشترط فيه الاصلية.

أما عن المؤلفات التي حماها المشرع الجزائري من خلال خمس مواد اساسية، حيث تناول في المادة الأولى تعريف حق المؤلف حيث اعتبر أن كل إنتاج فكري مهما كان نوعه ونمطه وصورة تعبيره ومهما كانت قيمته ومقصده يخول لصاحبه حقا ما يسمى: حق المؤلف.²² وفي المادة الثانية حدد لنا المؤلفات التي تشملها حماية حق المؤلف وهي كما يلي:²³

- الكتب والمنشورات وغيرها من المؤلفات الأدبية والعلمية والفنية؛

- المحاضرات والخطب والمواعظ والمؤلفات الأخرى المماثلة؛
- مؤلفات الدراما والدراما الموسيقية؛
- مؤلفات الألحان الإيقاعية والمسرحيات الإيمائية والمعبر عنها كتابة أو بطريقة أخرى؛
- القطع الموسيقية الصامتة أو الناطقة؛
- الأفلام السينمائية أو الأفلام المحصل عليها بطريقة تشابه الطريقة السينمائية؛
- أعمال التصوير والرسم والهندسة والنحت والنقش والطباعة الحجرية؛
- مؤلفات الفنون التطبيقية؛
- مؤلفات التصوير الشمسي والمؤلفات المحصل عليها بطريقة مشابهة للتصوير الشمسي؛
- الصور والخرائط الجغرافية والتصميمات والرسوم والأعمال التشكيلية الخاصة بالجغرافية والهندسة المعمارية أو العلوم؛
- المؤلفات الفلكلورية وبصفة عامة المؤلفات التي هي جزء من التراث الثقافي التقليدي الجزائري؛
- المادة 60 من الفصل السابع و التي حددت مدة الحماية 25 سنة من بداية السنة المدنية التي تعقب تاريخ وفاته، وبعد انقضاء هذا الأجل يصبح التأليف ملكا للجمهور.²⁴ اتبع الفصل السابع بأحكام خاصة تناولها الفصل الثامن حيث وضع المؤلفات التي أصبحت ملكا للجمهور تحت حماية الدولة، ويكون حق المؤلف بعد وفاة المؤلف لفائدة ورثته في حدود المدة المشار إليها في الفصل السابع.²⁵
- بناء على الأمر رقم 73-14 المؤرخ في 03 أفريل 1973م المتعلق بحق المؤلف قد صدر الأمر رقم 73-46 المؤرخ في 25 جويلية 1973م، الذي يعلن على إنشاء مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تضم المؤلفين، حيث تعتبر هذه المؤسسة "الهيئة المكلفة بحماية حق المؤلف في الجزائر" خولت مهام حماية الملكية الفكرية في الجزائر ولعل أهمها:
- **الديوان الوطني لحق المؤلف (O.N.D.A) Office National du Droit d'Auteur**: تسمى هذه المؤسسة العامة بالمكتب الوطني لحق المؤلف وتكون تحت وصاية وزارة الثقافة وجعل مقرها بالجزائر العاصمة، ويجوز إنشاء وكالات لها بموجب قرار من وزير الثقافة.²⁶
- حيث تقوم هذه المؤسسة العامة بحماية الحقوق الأدبية والمادية للمؤلف وخلفه سواء في الجزائر أو في الخارج، والمتمثلة في:²⁷

- ضمان حماية كل الابداعات الادبية الفنية وكل الخدمات الفنية المنجزة بالجزائر وكذا الحقوق المعنوية والتراثية لأصحابها؛
- ضمان التسيير الجماعي لكل حقوق المؤلفين الاعضاء وذوي الحقوق المجاورة؛
- منح مساعدات للشباب المبدعين في المجال الادبي والفني بهدف ترقية الثقافة؛
- ضمان حماية التراث الثقافي اللامادي؛
- ضمان حماية اجتماعية للمؤلفين والفنانين الاعضاء.
- ومن بين المؤلفات المحمية التي لها علاقة مع المؤسسة: برامج الكمبيوتر، قاعدة المعلومات، المؤلفات السمعية البصرية.
- 3- شروط حماية المصنفات: هناك ثلاث شروط أساسية لحماية المصنف وهي:
- ظهور المصنف الى حيز الوجود: أي أن يكون بالإمكان إدراك المصنف بطريقة من طرق الادراك الحسية، فلا يبقى مجرد أفكار حبيسة ذهن المؤلف، وما تزال قيد التنقيح والتغيير والتعديل، ويعتبر هذا الشرط دليل على اكتمال البحث وجاهزية المصنف، والانتهاج من تأليفه.²⁸
 - الأصالة في المصنف: ويقصد بالأصالة الطابع المميز لشخصية المؤلف، التي تظهر في المصنف، من خلال بصمته الشخصية على مصنفه، أو بمعنى آخر تعني الأصالة التعبير الابداعي، كما ان الابداع هنا ليس لا نعني به إنتاج جديد أو ابتكار، وإنما يكفي تميز المصنف عن المصنفات الأخرى لتكون له الأصالة.²⁹
 - علاقة إجراءات الابداع بشروط حماية المصنفات: حسب المادة 2-1 من الأمر 96-16 المؤرخ في 2 يونيو 1996 المتعلق بالابداع القانوني فإن الابداع وإن كان إجباريا يقع على عاتق كل شخص طبيعي أو معنوي له إنتاج فكري أو فني موجه للجمهور.³⁰
- ومن خلال الشروط السابقة يتضح لنا ان حماية المصنف لا تكمل إلا اذا توافرت الشروط الثلاثة، وحتى يتمكن المؤلف بالمطالبة بحقوقه الفكرية.
- ثانيا: أثر السرقة العلمية على الجامعات الجزائرية: بعد توضيحنا لمفهوم السرقة العلمية وكذا أنواعها، وضوابط تحكيمها وشروط حمايتها، سوف نوضح من خلال هذه النقطة أثر هذه السرقة على مكانة الجامعات الجزائرية من بين الجامعات العالمية من جهة، ومن بين الجامعات العربية من جهة أخرى.
- 1- حجم السرقة العلمية في الجزائر: يحرص الأكاديميون الجادون عادة على بذل جهد في التحقيق العلمي والتمحيص فيما يتعلق بالرسائل العلمية وأطروحات الدكتوراه، وذلك حرصا على أصالة

البحوث المقدمة وتكريسا لقيم البحث العلمي والجامعي. ولا تخلو جامعة من الجامعات من حالات الكشف عن فصول منقولة في البحوث الجامعية من قبل الطلاب حديثي العهد بالبحث العلمي، وهو ما يدفع عادة إلى رفض البحث المقدم.

إلا أن السطو على المجهودات العلمية لا يقتصر على بعض المبتدئين من المتسرعين للحصول على الشهادة، بل يمتد أحيانا إلى باحثين أكاديميين مكرسين لا يحترمون مؤسساتهم العلمية ولا درجاتهم الأكاديمية. وقد كشف سعد الدين العثماني وزير الخارجية السابق، عن حالة من هذا النوع حين تقدم بشكاية إلى إحدى الجامعات الجزائرية يكشف تعرضه لسرقة علمية من قبل أحد الأساتذة الباحثين بالجزائر عمد إلى نقل صفحات من كتاب له دون أي إشارة إلى المصدر.³¹

في حين أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي من جامعة بسكرة، حيث أعطى إشارة انطلاق الموسم الجامعي الجديد، أن السرقات العلمية في التعليم العالي بالجزائر " لا تكاد تذكر مقارنة بما يحدث في العالم"، مشيرا إلى أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وضع عدة تدابير تنظيمية متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة.³²

على ما يبدو من خلال تصريح وزير التعليم العالي، أن الجزائر سجلت نسبة ضئيلة فيما يخص بالسرقات العلمية، مقارنة بالدول العربية، وهذا للكشف المبكر لبعض التجاوزات في المقالات العلمية والأطروحات، وإن كانت هناك بعض الأشاعات عن بعض الأطروحات المناقشة، لكن ليست هناك ادلة قطعية، تجزم في الموضوع، لكن تبقى مواضيع مذكرات الماجستير والليسانس خارج هذا التصريح على ما يبدو أن كثيرا من طلبتنا اليوم ليس كلهم، يعتمدون في أبحاثهم العلمية على عمليات الصق والنسخ دون أي جهد فكري، وتجردهم من روح المسؤولية الاخلاقية والعلمية.

2- أهم القرارات التي اتخذتها السلطات الجزائرية: ذكر وزير التعليم العالي في السياق ذاته بأن القطاع سارع إلى وضع عدة إجراءات تنظيمية متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة منها الأحكام الواردة في القانون الأساسي للباحث وتنصيب مجلس أخلاقيات المهنة الجامعية وأدائها وتنصيب خلايا تابعة لهذا المجلس على مستوى كل المؤسسات الجامعية لتفعيل أداء هذا المجلس إلى جانب ميثاق الأطروحة الذي تم إصداره العام الماضي ليحدد واجبات وحقوق الطلبة المسجلين في الدكتوراه.³³

كما جاء في القرار الذي يحمل رقم 933 والمؤرخ في 28 جويلية 2016 أن كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى يتعرض للسرقة يترتب عنه عقوبة.

خاتمة:

يعد موضوع السرقة العلمية من المواضيع الهامة والحساسة على الساحة العربية والوطنية، والجزائر من ضمن الدول التي أولت الاهتمام الكبير مؤخرا بهذا الموضوع، والدليل على ذلك الافتتاح الذي أدلى به وزير التعليم العالي لسنة 2016/2017، حول الموضوع، إعطاء إشارة الانطلاق الدخول الجامعي الجديد كأول جلسة افتتاحية عنه، مؤكداً أن الجزائر ينحصر فيها عدد السرقات العلمية. لكن رغم ذلك تبقى الاحصائيات غير متوفرة رسمياً، وتبقى أهمية عملية الإشراف والتحكيم على البحوث والمشاريع العلمية ضرورية بأداء دورها بفاعلية، والذي يكمن في مدى مصداقية المنتج والمشاريع العلمية التي تم تحكيمها، فكلما زادت حكمة ومصداقية هاته اللجان زادت قيمة المشاريع العلمية، واستبعدت ظاهرة السرقة العلمية. لأن هذه اللجان تعتبر مصدر تفاقم السرقات العلمية، كونه لا يمكن اعتبار أو الحكم على أي مشروع علمي بأنه من ضمن السرقات العلمية، وهو غير مبرر من طرف اللجان العلمية.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى جلة من النتائج أهمها:

- غياب الإشراف العلمي الجاد والفعال، يؤدي بالطالب الباحث للجوء إلى التهاون في إعداد بحثه والجد لأي نوع من أنواع السرقات العلمية؛
- غياب عمليتي الإشراف والمتابعة المستمرة في تحكيم المقالات الوطنية والدولية يضيء عليها نوع من الشكوك، خاصة بعد اكتشاف تكرار في بعض نفس المقالات بأسماء مختلفة من الباحثين؛
- أن التحكيم له دور فعال في مصداقية البحوث والمشاريع العلمية، فبذلك يعتبر الاثبات الرسمي عن عدم ظهور السرقة العلمية؛
- قلة المعلومات حول السرقات العلمية المثبتة فعليا وصعب إثبات، في ظل غياب إطار واضح ومرصد معلوماتي حول حقائق ومعطيات السرقات العملية.
- اسهام وزارة التعليم العالي الجزائرية، في الحد من ظاهرة السرقة العلمية، من خلال الاجراءات الصارمة بإصدار القرار رقم 933 لسنة 2016، الذي حدد فيها مفهوم السرقة العلمية؛
- القرار رقم 933 لسنة 2016 يمنح الأولوية لتدابير الوقاية من خلال التوعية وذلك قبل اللجوء للتدابير العقابية التي ليست هي الغاية الأولى من هذا القرار وإنما الغاية منه؛ "حسب تصريح الوزير" - كلما قلت السرقة العلمية، في الأوساط الجامعية زاد ذلك من قيمة وسمعة الجامعة محليا ودوليا؛
- وفي الختام فاننا نوجه للباحثين والأساتذة المحكمين جملة من التوصيات:
- ضرورة البحث في موضوع مصداقية التحكيم وأثاره السلبية، بدلا من السرقة العلمية ومسبباتها؛

- وضع رقابة فعلية داخل الجامعات والمجالس العلمية، للكشف عن أي تجاوزات سواء من طرف الطالب أو الأستاذ على حد سواء، خاصة إذا تعلق الأمر بمطبوعات الموجه للطلبة؛
 - لا بد من ترسيخ وتلقين فكرة بذل الجهد الفكري والشخصي للطالب، منذ دخوله أول مرة للجامعة ومعاقبته ماديا" التقييم بالتنقيط أو الانزال في الرتبة" في حالة كشف عن بحثه المسروق من منتديات أو كتب أو مذكرات الخ من المصادر المختلفة، وعدم التسامح فيه بكل بساطة؛
 - إعطاء الأهمية للمجالس واللجان العلمية وطرق تشكيلها وآليات عملها واختصاصاتها والنظر في القضايا المطروحة عليها كأسس علمية.
 - إدراج موضوع السرقة العلمية ضمن فصول برنامج المنهجية العلمية، الى جانب الأمانة العلمية الذي صار الاهتمام بها دون، وصف دقيق لمعنى السرقة العلمية التي يقع فيها طلبتنا الأعزاء دون قصد.
- المراجع والهوامش:

- بوجردة عبدالله، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017، ص 16.¹
- ² كيف تجنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية، سلسلة نصائح في التدريس الجامعي، عمادة تطوير المهارات، وكالة الجامعة للتطوير والجودة، جامعة الملك سعود، 2010، ص 1.
- ³ قرارات صارمة لمكافحة السرقات العلمية للأطروحات، مقال منشور على الرابط التالي: <http://www.elmaouid.com/national/3713>
- ⁴ السرقة العلمية: ما هي؟ وكيف أتجنبها؟، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، عمادة التقويم والجودة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1433، ص 8.
- ⁵ صور من السرقات العلمية في المجتمع العلمي والثقافي، على الرابط: <http://majles.alukah.net/t36595>
- ⁶ <http://ahmedadhem.com/>.
- ⁷ صور من السرقات العلمية في المجتمع العلمي والثقافي، مرجع سبق ذكره.
- ⁸ نفس المرجع.
- ⁹ هشام العربي، أزمة التحكيم العلمي في مجلاتنا ومؤتمراتنا، موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات <http://diae.net/40648>
- ¹⁰ بوجردة عبدالله، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، مرجع سبق ذكره، ص 28-29..
- ¹¹ خالد عبد السلام، التحكيم العلمي .. في الحاجة إلى الجدية وروح المسؤولية الأخلاقية، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، على الرابط التالي: <http://diae.net/40211>
- ¹² قواعد ونظام عمل اللجان العلمية فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين، المجلس الأعلى للجامعات، الدورة الثمانية عشر من 2016-2018، مصر، 2016، ص 3.
- ¹³ قواعد ونظام عمل اللجان العلمية فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين، مرجع سبق ذكره، ص 6-8.
- ¹⁴ خالد عبد السلام، التحكيم العلمي .. في الحاجة إلى الجدية وروح المسؤولية الأخلاقية، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، على الرابط التالي: <http://diae.net/40211>
- ¹⁵ سعيد جميل أحمد سيد أحمد، الإسلوب الأمثل لطرق التحكيم لدى اللجان العلمية المختلفة، ، مداخلة منشورة على الرابط التالي: [/www.akhbaar.org](http://www.akhbaar.org)

- ¹⁶ نفس المرجع.
- ¹⁷ يوسف الزدكي، وضعية التحكيم العلمي حرجة جدا في العالم العربي، موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات <http://diae.net/40652>
- ¹⁸ بن دريس حليلة، حماية حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان -، 2014، ص 1.
- ¹⁹ نفس المرجع، ص 1.
- ²⁰ المرجع نفسه، ص 20.
- ²¹ المادة 6 من الامر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .
- ²² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة العاشرة، العدد 29، صادرة بتاريخ 10 أفريل سنة 1973 ، ص 434 إلى غاية 440. نقلًا عن العربي بن حجار ميلود.
- ²³ العربي بن حجار ميلود، تشريعات الملكية الفكرية في حقل حماية البرمجيات بالجزائر، مقال منشور على الرابط التالي: <http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t2447-topic>
- ²⁴ نفس المرجع.
- ²⁵ نفس المرجع.
- ²⁶ الموقع الرسمي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، على الرابط التالي: <http://www.elmouwatin.dz>
- ²⁷ نفس المرجع.
- ²⁸ محمد علي فارس الزغبي، الحماية القانونية لقواعد البيانات وفقا لقانون حق المؤلف، منشأة المعارف، الاسكندرية، د س ط، ص 167.
- ²⁹ حنا براهي، حقوق المؤلف في التشريع الداخلي، مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، دس ، ص 278.
- ³⁰ نفس المرجع، ص 280.
- ³¹ السرقة العلمية.. ظاهرة متفاقمة تسيء إلى البحث العلمي، مقال منشور على الرابط التالي: <http://www.jadidpresse.com>
- ³² السرقات العلمية في الجزائر ضئيلة جدا، مقال منشور على الرابط التالي: <http://www.djazairiess.com/elmassa/126484>
- ³³ تعليمات صارمة للمجالس العلمية لرفض الأطروحات المشبوهة، مقال منشور على الرابط التالي: <http://www.elmaouid.com/national/5079>